

Euro-Mid Observer

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان



استخدام المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية

8 تموز (يوليو)- 26 آب (أغسطس)-2014

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

أكتوبر 2014



شكر وامتنان

تتقدّم أســرة المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إعداد أو إخــراج هـــذا الـــتـــقـريـــر، وتـــخـصّ السادة التالية أسماؤهم بالامتنان والشكر على ما بذلوه من عمل شاق لإخراجه بهذه الصورة:

الإشراف العام:
باميلا راسمسون

الدائرة القانونية:
إحسان عادل
أميرة شعث
ميرة بشارة

التحرير والمتابعة:

النسخة الإنجليزية
بيل بيترز
ساندرا أوين

النسخة العربية:
دينا فراونة
صبا يوسف
مها الحسيني

البحث الميداني:
إياس عبد اللطيف
خليل الرزاينة
محمد بولان
محمود يونس
معاذ حامد
همام برهوم
عبد الهادي عبد الهادي

الدعم الفني والتصميم:
واصف القدح

الملخص التنفيذي

يقدّم هذا التقرير توثيقاً لحالات مدنيين فلسطينيين يُزعم استخدامهم كدروع بشرية من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية خلال النزاع الأخير في قطاع غزة؛ ويناقش مزاعم استخدام الفصائل الفلسطينية المسلحة لمدنيين فلسطينيين دروعاً بشريةً في النزاع ذاته، والذي استمر 50 يوماً، بدءاً منذ الثامن من تموز (يوليو) وحتى السادس والعشرين من آب (أغسطس) 2014.

ومن خلال زيارة الأشخاص المعنيين في هذه الحالات في أماكن تواجدهم، وتوثيق إفاداتهم وإفادات بعض شهود العيان الذين يتمتعون بالموثوقية والمصداقية، خلص المرصد إلى أن المزاعم التي يقول بها أولئك الذين وثّقت شهاداتهم ويدّعون فيها أن الجيش الإسرائيلي أرغمهم، تحت تهديد السلاح، على أن يكونوا دروعاً بشرية لحماية الجنود أو الآليات الإسرائيلية أثناء توغلها في قطاع غزة، تبدو صحيحةً، على الأقل في ست حالات، وقعت في مدينة خان يونس.

وتنفي السلطات الإسرائيلية استخدامها لمدنيين فلسطينيين دروعاً بشرية، غير أن الشهادات والإفادات التي تم جمعها، والتي تقاطعت في العديد من تفاصيلها، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا النفي غير دقيق. بل ويبدو أن استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية يمثل سياسة إسرائيلية، أكثر من كونه حالة فردية، إذ هناك حالات مماثلة لتلك التي حققنا فيها في غزة حدثت وتحدث في الضفة الغربية أيضاً.

ولاحظ المرصد، من خلال أكثر من 400 إفادة تم جمعها، أن الجيش الإسرائيلي ألقى القبض على عشرات المدنيين خلال الحرب، واحتجز حريتهم لساعات أو لأيام، وتعرض عدد منهم خلال هذه المدة لأنواع من المعاملة اللاإنسانية والقاسية، كالضرب

والإهانة والشتم والتجريد من الملابس ووضعهم تحت الشمس الحارقة لمدة طويلة.

وفيما يتعلق بمزاعم استخدام الفصائل الفلسطينية المسلحة للدروع البشرية، قام فريق المرصد بالتحقيق في تلك الحالات التي ادّعيَ فيها ذلك، غير أنه ما من أحد ممن قابلهم باحثو المرصد قال إنه تم استخدامه كدرع بشري من قبل فصائل فلسطينية. ولم يقم الجيش الإسرائيلي بتقديم أدلة تثبت صحة هذه الإدعاءات، كما لم نجد في النزاعات السابقة التي حدثت مؤخراً بين الفلسطينيين وإسرائيل، ما يدعم صحة هذه الأقوال. وكان تقرير «غولدستون» قد نفى وجود أدلة تثبت استخدام الفصائل الفلسطينية المسلحة للمدنيين كدروع بشرية.

وفي كل الأحوال، من القطعي أن هذا الفعل، أيّا ما كانت الجهة التي قامت به، يمثل ضربا من ضروب المعاملة اللاإنسانية، ويشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، وجريمة حرب، بموجب ميثاق روما الأساسي الناظم للمحكمة الجنائية الدولية.

إن المرصد الأورومتوسطي يأمل أن تقوم النيابة العسكرية الإسرائيلية بفتح تحقيق جدي وذي مصداقية في الحالات المذكورة، وتقديم المسؤولين عنها للعدالة. ويدعو لجنة تقصي الحقائق بشأن النزاع، والتي شكلها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً، إلى ضرورة التحقيق في هذه الحالات، والعمل على وقف سياسة الإفلات من العقاب بحق مرتكبي هذه الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية.

وقائع وشهادات

الحالة الأولى: حالة رمضان محمد قديح[1]

1. حصل باحثو المرصد الأورومتوسطي على 5 شهادات تخص هذه الحادثة، واعتبر الباحثون أن السيد "رمضان محمد توفيق قديح" هو الشاهد الرئيس. ثم اعتبر الباحثون أن شهادات كلٍّ من: السيدة "رغد رمضان توفيق قديح"، والسيد "علاء عبد العزيز قديح"، والسيد "رمضان توفيق محمد قديح"، والسيد محمود القرا، شهادات ثانوية، وسيتم إيراد شهاداتهم تباعاً على الترتيب. وكلهم من بلدة خزاعة شرق خان يونس.

2. وفي التفاصيل؛ أن القوات المسلحة الإسرائيلية كانت قد قامت بمحاصرة بلدة "خزاعة" شرق مدينة "خان يونس"، والتي تعد النقطة الأقرب للحدود الإسرائيلية، صباح الأربعاء 23 تموز "يوليو" 2014، وشنت عليها هجوما من البحر والجو والبر.

3. وكان الهجوم الإسرائيلي، والذي جاء بعد أيام قليلة من قرار الحكومة الإسرائيلية توسيع عملياتها في قطاع غزة والبدء بحرب برية واسعة النطاق، قد بدأ باستهداف أراضٍ فارغة على طول حدود البلدة من كافة جهاتها، وتلا ذلك قصف عشوائي وإطلاق نار على مداخل البلدة والشوارع الموصلة إليها، ما أدى إلى قطعها عن البلدات المجاورة ومحاصرتها.

4. وبعد ذلك دخلت الآليات العسكرية الإسرائيلية إلى مداخل البلدة، وتم اقتحام عدد من منازل المواطنين واتخاذها كنقاط للمراقبة وانطلاق العمليات العسكرية الإسرائيلية منها، بعد حشر السكان في إحدى غرف المنزل.

---

1. سمح لنا صاحب هذه الحالة بنشر المقابلة المصورة التي أجريناها معه، وهي متوفرة مترجمةً للغة الإنجليزية على هذا الرابط: http://youtu.be/lyFf-ELO5g0

5. وكان الأورومتوسطي قد وثق ذلك في حينه، وصدر بيان صحفي عنه يوم 24 تموز "يوليو" 2014، ينبه إلى خطورة الوضع في بلدة خزاعة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجري هناك، داعياً المجتمع الدولي إلى "التحرك العاجل لإنهاء المأساة التي يعانيها المدنيون في قطاع غزة، وتتوسع دائرتها شيئاً فشيئاً بشكل كارثي"[2].





رمضان محمد قديح - خزاعة (خان يونس) يصف ما جرى معه

6.وفي الساعة الواحدة وعشرة دقائق من ظهر يوم الجمعة 25/7/2014م، وبحسب ما يروي الشاهد «رمضان محمد توفيق قديح»؛ وبينما كان يجلس مع عائلته داخل بيتهم ومعهم بعض الجيران الآخرين الذين كانوا قد نزحوا إليهم، وكان عددهم بالمجموع 27 شخصا، منهم 19 امرأة وطفلاً، كانت القوات المسلحة الإسرائيلية قد فجرت مدخل المنزل، ثم أمروا جميع من في البيت بالتجمع عند نقطة معينة فيه.

7. وبحسب قديح، فإن والده "محمد توفيق قديح" "65 عامًا"، والذي يحمل وثيقة سفر إسبانية، قال لأفراد الجيش الذين دخلوا بيته إن كل من في البيت مواطنون مدنيون يحبون السلام، وكررها مراراً بالعبرية والعربية. ثم تقدّم خطوة باتجاه الجنود، ليُفاجأ وبدون سابق إنذار بإطلاق أحد الجنود الذين كانوا على بعد أمتار منه فقط رصاصتين نحو قلبه مباشرة، مما أدى إلى مقتله على الفور، أمام عيون أبنائه وعائلته.

2. http://bit.ly/1qXESEI

8. وقال ''رمضان محمد قديح''، إن الجنود الإسرائيليين طلبوا منه بعد ذلك ومن الرجال الآخرين أن يرفعوا ملابسهم ويكشفوا عن أجسامهم، ثم قاموا بتقييد أيديهم، وأخذوهم إلى إحدى غرف البيت واستعملوهم كسواتر. وشرح ذلك بقوله ''جعلونا نقف على نوافذ البيت بحيث نظهر وكأننا ننظر إلى الخارج؛ أنا على نافذة وثلاثة من أبناء عائلتي على النوافذ الأخرى ''وهم محمد وعلاء قديح، وأشرف القرا''، بينما بدأ الجنود بإطلاق النار من جانبنا ومن النوافذ الأخرى''. ثم بقوا على هذه الحال وهم واقفون أمام النوافذ والرصاص يطلق من حولهم لمدة تزيد على ثماني ساعات، ولم يُسمح لهم خلالها بتناول الطعام أو الشراب. وقد كانوا - بحسب قديح - ينقلونهم من غرفة إلى غرفة، ومن نافذة إلى أخرى.

9.وفي شهادتها، أكدت ''رغد رمضان توفيق قديح''، والتي كانت متواجدة في منزل عمها «محمد توفيق قديح» لحظة مقتله، أن عمها كان يرفع راية بيضاء عندما خرج للجنود، وأنه قال لهم مراراً وباللغتين العربية والعبرية ''إننا مدنيون''. وأضافت: ''ما إن تهيّأ عمي للتقدم تجاههم خطوة حتى أطلقوا رصاصة استقرت في قلبه وأردته قتيلاً على الدرجات الأولى المؤدية إلى مدخل البيت الذي يقف عنده الجنود''.

10. وأضافت الشاهدة ''رغد قديح''، أن الجنود الإسرائيليين نادوا بعد ذلك على الرجال الذين في المكان، ومنهم ابن عمها ''رمضان محمد توفيق قديح''، وابن عمها ''علاء عبد العزيز توفيق قديح''، واثنين آخرين من الجيران؛ هما أشرف القرّا، ومحمود القرّا، وأمروهم بخلع ملابسهم، ثم اقتادوهم إلى الطابق العلوي وحذروهم من النظر إلى الجثة.

11. أما الشاهد الثالث ''علاء عبد العزيز قديح''، والذي كان أحد الذين أوقفتهم القوات الإسرائيلية على النوافذ، فأكّد ما ورد على لسان ابن عمه ''رمضان''. وأضاف: ''بينما كانت القناصة من الجنود الإسرائيليين بيننا ونحن

"قلت للجنود: سنموت إن أُطلقوا النيران عليكم، فأجابوني: لا تخف، حماس إن وجدتكم هكذا لن تطلق تجاهنا النيران"

واقفون على النوافذ، قلت للجنود: سنموت إن أُطلقت النيران عليكم من ''فصائل المقاومة''، فأجابه الجنود: لا تخف.. لا تقلق، حماس إن وجدتكم هكذا لن تطلق تجاهنا النيران''.

12. أما الشاهد ''رمضان توفيق محمد قديح''، وهو أخو القتيل ''محمد توفيق قديح''ويسكن بجواره، فقال: ''كنت قد رأيت الجنود عندما دخلوا إلى بيت أخي ''محمد''، لم أدرِ ما حصل في الداخل. ولكني عندما رأيت النساء والأطفال الذين كانوا في البيت يخرجون إلى الشارع تسللت خفية وفتحت لهم فُرجة من باب بيتي دخلوا منها إلى بيتي.. وفي تلك الأثناء كانت الصواريخ والقذائف الحربية تعصف بالمكان دون توقف، ومرّ بي بعض الجيران الهاربين من القصف وهم يصرخون: ''نحن مدنيون، نحن مدنيون''.

13. وقال قديح إن أفراد الجيش جاؤوا إلى بيته بعد ذلك وأمروه بإخلائه، واقتاد أفراد الجيش النساء والأطفال إلى الطابق الأول من بيت أخيه محمد، والذي كان قد تم إخلاؤه قبل ذلك، واقتادوه هو إلى الطابق العلوي؛ وهناك رأى ابن أخيه ''رمضان محمد قديح''، وابنَيْ أخيه الآخر ''علاء عبد العزيز قديح، ومحمد عبد العزيز قديح''، وثلاثة مواطنين من عائلة القرا، هم محمود القرا ''60 عاما''، وأشرف القرا ''في الستينات من العمر''، وإبراهيم القرا ''في السبعينات من العمر''، واقفين جميعاً أمام نوافذ البيت، وهم معصوبو الأعين، ومكبلو الأيدي، ومن خلفهم يقف جنود القنص الإسرائيليين.

14. ثم أبعدوهم عن النوافذ، بحسب قديح، وأمروهم بالجلوس على سرير في إحدى الغرف. وأثناء ذلك أخبره أحد أبناء أخيه ''يظن أنه علاء'' أن الجنود الإسرائيليين قالوا لهم بعد أن أوقفوهم بجوار النافذة ''إن حماس إن وجدتكم هكذا لن تطلق تجاهنا النيران''.

15. ثم أُمرهم الجيش الإسرائيلي بإخلاء البيت جميعا، وقال له الجندي الإسرائيلي إنه نسّق لخروجهم، وأمرهم أن يتعاملوا بلطف مع الجيش في طريق خروجهم. ثم خرجوا جميعاً، تاركين وراءهم جثة أخيه محمد قديح، وساروا قرابة ثلاثة كيلومترات

سيراً على الأقدام نحو منطقة ''الشوافين''.

16.أما السيد ''محمود محمد أحمد القرا'' ''60 عاماً''، ويعمل أستاذاً للعلوم، فيقول: ''كنا مجتمعين في ''بدروم'' يعود للمواطن ''محمد توفيق قديح''، وكان عددنا 22 فرداً؛ منّا أطفال ونساء وكبار سن وشباب، كانت أصوات الدبابات والجرافات وأصوات إطلاق نار كثيف قريبة جدا من البيت. ثم بدأت الجرافات بتدمير الجزء الأمامي لمخازن البيت، وبعد ذلك سمعنا صوت الجنود داخل البيت، فبدأنا بالصراخ بأننا مدنيون بكلتا اللغتين: العربية والعبرية. وتزامن ذلك بصراخ جنود الجيش بأن نخرج من مكاننا. قمنا بعمل رايات بيضاء من القماش والملابس البيضاء الموجودة ثم خرجنا، وتصدرنا بالخروج صاحب المنزل ''محمد توفيق قديح''. لم نكن ندري في أي مكان بالضبط يتواجد جنود الاحتلال، فتح ''محمد توفيق قديح'' باب البيت الجنوبي فلم يجدهم على الباب، والتف ليصعد درجات العتبة الأخرى، وما أن التفت باتجاه الجنود إلا وأطلقوا عليه رصاصة في صدره أردته قتيلاً، مع أنه كان يحمل راية بيضاء''.

17. ويضيف ''محمود الفرا'': ''بعد ذلك قام الجنود الإسرائيليون بخلع ملابس الشباب وتكبيل أيديهم وتعصيب عيونهم. وأخذونا إلى حواصل ''مخازن البيت'' ووضعونا في منتصف الجنود وبدؤوا باستجوابنا عن المقاومة وأماكن الأنفاق. كنت أسمع صراخ الشباب عندما يتم ضربهم وكنت معصوب العينين. ثم نقلونا إلى الطابق العلوي من البيت وقاموا بخلع الشبابيك ووضعوا غطاء من القماش بدلا منها. كان عدد الجنود في الطابق العلوي ما يقارب الخمسين ومثلهم في الأسفل. أجلسونا في غرفة ووضعوا حراسة علينا ثم سمعنا صوت إطلاق نار كثيف جدا إضافة إلى صوت الانفجارات. وسألونا بعد ذلك إذا كان هناك مدنيون آخرون في الحي فأخبرناهم عن الدكتور ''رمضان توفيق قديح'' فأخذوا شخصاً منا وذهبوا لجلب الدكتور من بيته. وبعد برهة جاؤوا به وفكوا الرِّباط عني وعنه، وسألونا مرة أخرى عن أماكن تواجد ''المقاومة'' وطلبوا منا تحديد

بيوت ”بعض المقاومين“. وبقينا على هذا الحال حتى السادسة مساءً تقريبا، ثم قالوا لنا بأننا سنخرج ووصفوا لنا طريق الخروج، وعندما نزلنا من الطابق العلوي وجدنا النساء بانتظارنا عند مدخل البيت. سرنا قرابة الثلاثة كيلومترات حتى وصلنا مدخل بلدة ”عبسان“ ومن هناك بدأت سيارات مدنية بنقلنا إلى مدينة خان يونس».

الاستنتاجات الخاصة بهذه الحادثة

18. من خلال تحليل الإفادات المذكورة أعلاه، وغيرها من الشهادات المساندة، فإن الأورومتوسطي يخلص إلى صدق الشهود آنفي الذكر، والثقة في أقوالهم، إذ ليس لديهم ما يدعو للشك في صحة رواياتهم للأحداث، حيث بدت إفاداتهم متطابقة إلى حد كبير. وكان بعض الشهود قد رووا شهادتهم لصحفيين أو/ومنظمات حكومية، وللباحثين في المرصد الأورومتوسطي على مرات متعددة، ولم يكن في رواياتهم أي تناقض جوهري يدعو للشكّ في صدق أقوالهم.

19.وعلى الرغم من ظهور بعض التضارب بخصوص أسماء الذين كانوا قد أُوقفوا أمام النوافذ كدروع بشرية، غير أن هذا التضارب كان بسيطاً، ولا نراه يقدح أو يقوض صدق رواياتهم؛ ويمكن القول إن تلك التناقضات ليس بالقدر الهام الذي يدعو الباحثين إلى الشك في صدق أقوالهم عموماً.

20.من الواضح، من خلال الشهادات المذكورة، أن قتل السيد ”محمد رمضان قديح“ كان متعمداً، على الرغم من أنه كان يحمل راية بيضاء، ويؤكد على أنه شخص مدني، ولم يكن يتوفر على أي مظهر عسكري أو مثير للشك. وإن إطلاق الرصاص على قلبه مباشرة، ومن مسافة قصيرة، هو مؤشر واضح على أن الجندي الذي قام بإطلاق النار كان ينوي فعلاً قتل السيد ”محمد رمضان قديح“.

21. ويستنتج الباحثون من خلال تصرف جنود الجيش الإسرائيلي، بتجميع الرجال في غرفة واحدة في الطابق العلوي من منزل السيد ”محمد رمضان قديح“، وإيقافهم على

النوافذ لمدة طويلة، والقيام بممارسة أعمال عسكرية من الغرفة إياها، من خلال إطلاق النار والقنص، وأقوال الجنود الإسرائيليين للشهود، أن الهدف من وراء ذلك، كان منع الفصائل الفلسطينية المسلحة من مهاجمة البيت، ومن الرد على إطلاق النار. وأمام ذلك، فلا مناص من اعتبار ذلك استخداماً لهؤلاء المدنيين "دروعاً بشرية".

22. ويلحظ الباحثون، أن القوات الإسرائيلية قد احتجزت هؤلاء الرجال، مع النساء الأخريات والأطفال، لعدة ساعات. وأنها قد أساءت معاملتهم خلال ساعات احتجازهم، فمنعت عنهم الطعام والشراب، وطلبت من الشباب خلع ملابسهم، وكبلت أيديهم وعصّبت أعينهم. كما أجرت معهم تحقيقاً ميدانياً، تخلله ضرب بعضهم أحياناً.

الحالة الثانية: حالة «أحمد أبو لحية»:

23. تواصل الباحثون مع السيد "أحمد محمد حميدان أبو لحية"، والذي كان عمره واحد وثلاثون عاماً، ويعمل تاجر دواجن في بلدة القرارة.

24. وقال أبو لحية إنه في الساعة السادسة والنصف تقريباً من مساء يوم الجمعة 19/7/2014م، كان بصحبة زوج أخته السيد "إبراهيم محمد سالم أبو لحية" "والمعتقل لدى السلطات الإسرائيلية حتى وقت كتابة هذه التقرير"، وكانا ذاهبَينِ إلى حارة الغوافير "آل عبد الغفور" شرق القرارة، حيث يعملان في مزارع الدواجن هناك. ويضيف: "قُبيل وصولنا إلى أحد أبواب المزارع بأمتار، صرخ علينا الجنود الإسرائيليون الذين كانوا متحصنين في البيوت المجاورة للمزارع، وأمرونا بالتوقف. كانوا قرابة مائة جندي، أمرونا بخلع ملابسنا بعد أن أخذوا أغراضنا منا "وهي مفاتيح و 8300 شيكل – ما يعادل 2300$ تقريبا". ثم قام الجنود بتعصيب أعيننا، وكبّلوا أيدينا للخلف بالمرابط البلاستيكية، وأرجلنا بالمرابط الحديدية "الكلبشات".

25. وبحسب "أبو لحية"، قام الجنود الإسرائيليون بعد ذلك بالتحقيق معهما وسألوهما

عن الفصائل الفلسطينية المسلحة وأنشطتها، وعن الأنفاق والصواريخ، وعن سبب مجيئهما إلى المنطقة، ورافق ذلك الضرب والإهانة. ثم اقتادوهما إلى بيت مجاور يعود للمواطن "محمد فايق عبد الغفور"، ومكثا فيه يوماً كاملاً تخلله التحقيق المصحوب بالضرب والإهانة.

26. في اليوم التالي أخبرَهما الجنود أنهم سيُطلقون سراحهما، ففكّوا المرابط الحديدية "الكلبشات" من أرجلهما وكبلوا أيديهما وعصّبوا أعينها ثم اقتادوهما شرقاً إلى مسافة ثلاثمائة متر تقريباً. ثم أمرهم الجنود الإسرائيليون بالركوب في إحدى الآليات العسكرية التابعة لهم، ثم أمروهم بعد ذلك بالجلوس بجوار إحدى الآليات العسكرية "دبابة" مُصابة بعطب في "جنزيرها" منعَها من متابعة المشي. وقال الجنود لأحمد أبو لحية: "إن كنت ترغب بالذهاب إلى بيتك فلتأتِ حماس لأخذك".

27. وقال أحمد أبو لحية إنهما مكثا بجوار الآلية العسكرية "الدبابة" سبع ساعات تقريباً، ثم أصعدوهما إلى إحدى الآليات العسكرية الأخرى متجهين بهما إلى أحد معسكرات الجيش. وهناك قام الجيش الإسرائيلي بالتحقيق معهما، ثم توجهوا بهما إلى مركز تحقيق عسقلان.

28. وأوضح "أحمد أبو لحية" أنهم احتجزوه في عزل إنفرادي لمدة اثني عشر يوماً، وكانوا يحققون معه كل يوم ويضربونه ويشتمونه. ثم نقلوه إلى سجن "بئر السبع - إيشيل"، ومكث هناك لدى فلسطينيين يعملون لصالح المخابرات الإسرائيلية لمدة يومين على أمل الحصول على معلومات منه، ثم أعادوه مرة أخرى إلى سجن "عسقلان"، ومكث فيه أسبوعاً، ليعاد نقله مرة أخرى إلى سجن بئر السبع "أولوكدار"، والذي مكث فيه خمسة أيام، وهناك التقى بزوج أخته "إبراهيم أبو لحية" للمرة الأولى منذ احتجازه، ثم أعادوه مرة أخرى إلى عسقلان.

29. وذكر أحمد أبو لحية أنه وخلال مدة اعتقاله عُرض على المحكمة الإسرائيلية أكثر

من مرة، وكانت تُوجّه ضده لائحة من الاتهامات فكان يرفضها رفضا قطعياً. كما قابله محامٍ يدعى ''محمد الجبارين'' من ''مركز الميزان لحقوق الإنسان'' أثناء فترة احتجازه.

30. وفي 18/8/2014م، بحسب ''أبو لحية''، أمره الجنود بتغيير ملابسه، وأخبروه بقرار الإفراج عنه، فاستفسر منهم عن الأغراض التي تم مصادرتها منه عند احتجازه، فأخبروه ''أن لا شيء له عندهم، وأن بإمكانه أن يحصل عليها في غزة من عند إسماعيل هنية''. ثم نُقِل إلى معبر ''إيرز'' على الحدود مع قطاع غزة، وسُلِّم للشرطة الفلسطينية هناك.

الحالة الثالثة: حالة «صالح محمود النجار»

31. تواصل باحثو المرصد الأورومتوسطي مع السيد ''صالح محمود النجار''، وعمره اثنان وعشرون عاماً، ويسكن في بلدة خزاعة شرق مدينة خان يونس.

32. يقول صالح النجار إنه في يوم الثلاثاء 22 تموز ''يوليو'' 2014 الساعة العاشرة مساءً، وأثناء توغل قوات الجيش الإسرائيلي في البلدة، كان هو في بيته مع عائلته ومعهم عدد آخر من أقاربهم من عائلة ''النجار''، فيما بدأت الدبابات المتمركزة على الحدود الشرقية لقطاع غزة بقصف المنطقة بالقذائف المدفعية، وصاحب ذلك إطلاق نار كثيف على المنزل الذي كانوا فيه. ثم اقتحم الجيش الإسرائيلي المنزل تحت زخات من الرصاص الحي، فيما كان المواطنون يرفعونَ الرايات البيضاء.

33. قامت قوات الجيش باعتقال كل من كان في المنزل من الرجال، وعددهم 12 فرداً، وقاموا بتكبيلهم وتجريدهم من ملابسهم. ثم أحضروا مجموعة أخرى من المواطنين من المنازل المجاورة واحتجزوهم في نفس المنزل، وقاموا بالتحقيق معهم تحت الضرب والإهانات، واستمر الاحتجاز لمدة يومين.

34. ويوضح ''النجار'' ما حدث بعد ذلك فيقول: ''بعد ذلك أفرجت القوات الإسرائيلية

عن المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم أربعين عاماً، وتم إبقاء الآخرين وكنت أنا منهم، ثم اقتادنا الجيش الإسرائيلي إلى خارج المنزل، ووضعوا مجموعة منا أمام الآليات والدبابات والجرافات العسكرية، ووضعوا مجموعة أخرى خلف هذه الآليات؛ وذلك لحماية الجنود والآليات من أي هجوم من قبل الفصائل الفلسطينية المسلحة". ويتابع: "بعد ذلك أجبرونا على السير على الأقدام ونحن مجردون من ملابسنا مسافة 7 كيلومترات حتى وصلنا إلى إحدى الثكنات العسكرية المتمركزة على حدود القطاع، وقاموا بالتحقيق معنا مرة أخرى وضربونا ضرباً مبرحاً ولم يقدموا لنا الطعام والشراب مع أنّنا كنا صائمين".

"اقتادنا الجيش الإسرائيلي إلى خارج المنزل، ووضعوا مجموعة منا أمام الآليات والدبابات العسكرية، ومجموعة أخرى خلفها".

35. وقال صالح النجار إن الجيش الإسرائيلي احتجزهم في هذه الثكنة ما يُقارب سبعة أيام، وخلال احتجازهم كان الجنود يقومون بين فينة وأخرى بتعصيب أعينهم وتكبيل أيديهم وأرجلهم، وفي اليوم السابع من الاحتجاز قاموا بنقل مجموعة منهم بالحافلات إلى حاجز "إيرز" في بيت حانون، وهناك أطلقوا سراحهم بالتنسيق مع الصليب الأحمر.

الحالة الرابعة: أحمد أبو ريدة

36. تواصل الباحثون مع الطفل "أحمد جمال أحمد أبو ريدة" لمعرفة تفاصيل ما حدث معه. وأحمد طالب عمره 17 عاماً ويسكن مع عائلته في بلدة خزاعة شرق خان يونس.

37. وفي التفاصيل قال الطفل "أحمد أبو ريدة" إنه في صباح يوم الخميس 24/7/2014، وبعد يوم شهد قصفاً شديداً وبدا فيه أنه هناك اجتياحاً برياً للمنطقة التي يسكن بها، تلقت عائلته اتصالاً هاتفياً من جارهم "حسين النجار"، والذي أخبرهم أن الجيش الإسرائيلي أمره أن يبلغهم بأن يستعدوا للخروج من بيتهم وقت الظهيرة.

38. استجابت عائلة "أبو ريدة" للأمر وخرج "أحمد" مع عائلته من بيتهم عند الساعة

الثانية ظهراً، وتوقفوا جنوباً عند نقطة تفتيش ميدانية للجيش الإسرائيليّ عند آخر شارع البساتين. وكان قد تجمّع عند نقطة التفتيش هذه ما يقارب ثلاثمائة فرد من بينهم أطفال، ونساء، وكبار سن، وكان الجنود يطلبون من الرجال الكشف عن ملابسهم عند المرور عبر نقطة التفتيش، فيما تؤمر النساء بشد عباءتها وإلصاقها بجسمها.

39. ويقول أحمد إنه سار مع المارّة على أمل العبور مثلهم، في ذلك الحين لاحظ أن هناك ما يقارب ستين شاباً محتجزين بجوار نقطة التفتيش تتراوح أعمارهم ما بين العشرين والأربعين. أثار ذلك فضوله فرجع قليلاً إلى الخلف ثم انعطف ليرى ماذا يجري هناك. عندها تفاجأ بقوّة من الجيش الإسرائيلي كانت غير ظاهرة للعيان بفعل الكثبان الرملية الساترة. احتجزت تلك القوة الطفل ''أحمد أبو ريدة'' على الفور، وصادروا هاتفه المحمول وأمروه بخلع جميع ملابسه عدا سرواله الداخلي. ثم سأله أحد الجنود الذين يتكلمون العربية عن اسمه وعمره، وقام بضربه وشتمه.



الطفل أحمد أبو ريدة "17 عاماً" – خزاعة "خان يونس"

40. ويضيف الطفل أحمد: ''بعد ذلك اقتادتني تلك القوّة من الجيش إلى بيت السيد ''ناصر قديح'' الذي يتواجد فيه جنود آخرون من الجيش الإسرائيلي، وكنت أمشي أمامهم بينما كانوا هم خلفي. ثم سألني أحد الجنود عن أماكن الأنفاق، فقلت له: لا أعلم، فقام بضربي.

ثم اقتادوني إلى إحدى الغرف وكنت حينها مقيداً ومعصّب العينين، وقضيت في تلك الغرفة ليلةً كاملة، نمت خلالها ما يقارب ساعتين من الثانية حتى الرابعة فجراً فقط".

41. وأوضح أحمد إن الجنود الإسرائيليين طلبوا منه في اليوم التالي أن يتقدمهم في عمليات اقتحام المنازل وأماكن أخرى بينها آبار للمياه، وكان الجنود ينتقلون به من منزل إلى منزل تحت تهديد السلاح والكلاب البوليسية التي كانت ترافقهم، وفي أحيان عديدة كانوا يطلبون منه القيام بالحفر في أماكن يشتبهون بوجود أنفاق فيها.

42. وأفاد بأنه ظل مع القوات الإسرائيلية على هذه الحال مدة خمسة أيام متواصلة، وأضاف: "كان الجنود عند دخولهم أحد المنازل يطلبون مني الوقوف في الأماكن التي من الممكن أن تتعرض لإطلاق النيران، وخاصة بجانب النوافذ، وفي أحيان أخرى يقومون بتقييدي ويرمونني على الأرض، وفي المساء يحضرونني معهم إلى المنزل الذي ينوون البيات فيه، ويضعونني في إحدى زوايا المنزل على الأرض وأنا مقيد".

الحالة الخامسة: حالة «معين فايز قديح»

43. تواصل باحثو المرصد الأورومتوسطي مع السيد "معين فايز محمد قديح"، وعمره تسعة وثلاثون عاماً ومهنته عامل، وهو يملك عمارة في خان يونس تتكون من ثلاثة طوابق، ويسكن فيها مع 35 فرداً من عائلته وإخوته.



معين قديح (39 عاماً) أمام بيته الذي تتضرر بسبب القصف الإسرائيلي

44. وقال "معين قديح" إن طائرات الF16 الإسرائيلية كانت قد استهدفت منزلاً

مجاوراً لمنزلهم يوم الأربعاء 23/7/2014، ما أدى إلى تضرر منزله بشكل جزئي. وفي اليوم التالي وبسبب اشتداد القصف، قرر مع عائلته إخلاء منزلهم والذهاب إلى وسط مدينة خان يونس. لكنهم لم يستطيعوا بسبب صعوبة الوضع وتطويق الجيش للمنطقة كاملة، فاتصل بهم أحد الجيران وأبلغهم أن مجموعة من الجيران استطاعوا الخروج، الأمر الذي شجعهم على الخروج من البيت.

45. وفعلاً، يقول "معين فايز قديح": "خرجنا من البيت فوجدنا جنود جيش الاحتلال أمامنا على بعد 20 متراً فقط، فقلت لهم باللغة العبرية إننا مدنيون، وبأن لا يطلقوا النار علينا، لكن أحد الجنود قام بإطلاق صاروخ من قاذف كان يحمله على كتفه تجاه دراجة نارية "من نوع تكتك" كانت تبعد عنا فقط أربعة أمتار، ما أدى إلى إصابة البعض ببعض الشظايا، ثم أمرونا بوضع أيدينا على رؤوسنا، وفصلوا الرجال عن النساء والأطفال، وأمر أحد الجنود النساء باصطحاب الأطفال والذهاب إلى أحد المنازل".





الشاهد "معين قديح" يشرح لباحثي المرصد كيف تمّ استخدامه كدرع بشريّ

46. وأضاف "قديح" أن الجنود الإسرائيليين قاموا بعد ذلك بتكبيل الرجال، وكانوا سبعة، إضافة إلى والد "معين قديح"، وهو مسن. وبعد ذلك اقتاد أحد الجنود "معين قديح" للاستجواب لأنه علم أنّه يجيد اللغة العبرية، وسأله عن وجود مسلحين من الفصائل الفلسطينية وعن أماكن تواجدهم، وهدده بحرق البيت إن لم يجبه. وحين قال له السيد "معين قديح" إنه لا يعرف، قام الجندي بصفعه على رقبته ثم جمعه بباقي

المحتجزين، وأمروهم بأن يسيروا أمامهم كدرع بشري.

47. ويقول ''معين قديح'': ''جعلونا نمشي أمامهم، قرابة نصف ساعة، وكنا على هذا الترتيب: نحن في المقدمة، وخلفنا جنود الجيش، وفي المؤخرة دبابات الجيش. إلى أن وصلنا أرضاً فارغة، وهناك قام الجنود بصنع تلال رملية، وطلبوا منا الجلوس فوقها كساتر لهم حتى نتلقى أي ضربة قادمة. وكنا مكبلي الأيدي خلال هذه الفترة، فيما كان بعضنا معصوب العينين ومكبل الأيدي، مثل والدي. وبقينا كذلك قرابة ست ساعات تحت أشعة الشمس الحارقة، من التاسعة صباحاً حتى الثالثة مساءً. وبعد أن اعترضنا على استخدامنا كساتر لهم وعلى حرارة الشمس الحارقة، وافقوا بعد محاولات عدة على نقلنا إلى منطقة مظللة بأشجار الزيتون، وأبقونا أمامهم كدرع بشري''.

48. ويذكر ''قديح'' أنه أثناء ذلك شعر بالألم كثيراً بسبب المرابط البلاستيكية، ونزف من يديه الدم بسبب ضغط وضيق المرابط، وطلب من الجنود أن يفكوا المرابط فرفضوا وهددوه بالقتل. ولما غلبه النعاس نام قرابة الساعتين، ولما استيقظ لم يجد المحتجزين وأخبره الجنود أنه تم نقل الآخرين إلى سجن عسقلان، وفي تمام الساعة السادسة مساء أخذوه هو الآخر بدبابة بعد أن أمروه بخلع كافة ملابسه، وتم نقله إلى سجن عسقلان.

49. ويذكر ''معين قديح'' أن هناك مصابين اثنين كانا من ضمن المحتجزين، وتم علاجهم في مستشفى ''سوروكا'' الإسرائيلي. فيما بقي هو في ''عسقلان'' أربعة أيام، قام المحققون خلالها بتصويره وهو عار تماماً، ثم استجوبوه وعرضوا عليه أن يعمل مع المخابرات الإسرائيلية، ولما رفض قاموا بضربه وعاقبوه بالجلوس عارياً على الإسفلت في منتصف الظهيرة تحت أشعة الشمس الحارقة ولساعات طويلة. وبعد أربعة أيام نقلوه بحافلة إلى معبر ''إيرز'' على حدود قطاع غزة، ومن هناك ذهب سيراً إلى ''جباليا'' ثم إلى غزة عن طريق سيارة، حتى عاد إلى خان يونس.

الحالة السادسة: حالة «إبراهيم النجار»

50. تواصل باحثون من المرصد الأورومتوسطي مع السيد إبراهيم النجار - أبو حاتم "53 عاماً" من بلدة خزاعة شرق خان يونس، والذي يقيم حالياً في إحدى المدارس بحي الأمل غرب خان يونس بعد أن تم تدمير بيته بالكامل فأصبح غير صالح للحياة، فقال إنه وفي تمام الساعة 2:00 من ليلة اليوم الثامن والعشرين للحرب، أطلق الجيش الإسرائيلي النار على بيته من الخلف، واستمر إطلاق نار متقطع حتى الساعة 6:00 صباحاً، ما منعه هو وعائلته من الخروج، وقال إنه حاول الهروب من بيته مع عائلته للاحتماء عند بعض الجيران، فأطلق الجيش الرصاص عليهم، ما أجبرهم على العودة إلى المنزل، وعلى إثر ذلك سقط بعض أفراد عائلته جرحى بسبب الشظايا، وقام بمحاولة إسعافهم.

51. ويضيف "النجار"، أن أفراد الجيش الإسرائيلي قاموا بعد ذلك بإرسال كلاب محملة بكاميرات إلى داخل منزله، ومن ثم دخل الجيش إلى البيت وأمروا الرجال بالخروج من البيت وخلع جميع ملابسهم والبقاء بالسراويل الداخلية، فيما أمروا النساء برفع فساتينهن، ويذكر "النجار" أن أحد الكلاب قام بالهجوم الوحشي على ابنة أخيه مما أصابها في خاصرتها، ثم هجم أيضاً على ابن أخيه – وهو طفل – مما أصابه في يده.

52. ويشرح "إبراهيم النجار" ما حدث بعد ذلك بالقول: "بعد ذلك خرجوا من المنزل واقتادونا إلى إحدى تجمعات الدبابات والجرافات، وأمرني الجيش بالنداء على سكان الحي للخروج من المنازل وتسليم أنفسهم وللرجال خلع ملابسهم والبقاء بالملابس الداخلية فقط، فتجمع ما يقرب من 500 مواطن. ثم وضعوني أنا ومعي 10 مواطنين آخرين أمام الدبابات والجرافات والجنود أثناء تقدم الآليات باتجاه الغرب – داخل العمق".

53. ويذكر "النجار" أن الجيش قام باقتياد باقي المواطنين - 500 مواطن - إلى

داخل إسرائيل لمسافة 7 كيلو متر مشياً على الأقدام وتحت حر الشمس، وأجبروهم على الجلوس على الأرض معصوبي العينين، ثم قام بعض أفراد الجيش بتصويرهم والتنكيل بهم وإهانتهم بكلام غير أخلاقي وبذيء. وبعد يومين، تم الإفراج عن مجموعة منهم عند معبر إيريز – بيت حانون. وما زال اثنان من أولاد أخ إبراهيم النجار "أحدهم يبلغ من العمر 20 عاما والآخر 22 عاما" محتجزين داخل إسرائيل.

الاستنتاجات المستخلصة من الوقائع:

54. يمكن القول بصدق الشهود آنفي الذكر، والثقة في أقوالهم، إذ ليس هناك ما يدعو للشك في صحة رواياتهم، خصوصاً أنها جاءت منسجمة مع بعضها ومع التقارير التي كانت تخرج من المناطق التي كانوا فيها إبان الحرب.

55. يمكن أيضاً ملاحظة أن الشاهد الطفل "أحمد أبو ريدة"، قد روى شهادته لصحفيين ولمنظمات حكومية، وللباحثين في المرصد الأورومتوسطي، ولم يكن في رواياته أي تناقض جوهري يدعو للشكّ في صدق أقواله.

56. يستنتج الباحثون من الوقائع والشهادات التي تم جمعها أن المدنيين المذكورين في الحالات السابقة كلها، وبينهم طفل، كانوا قد أرغموا تحت تهديد السلاح على أن يكونوا دروعاً بشرية لحماية جنود من الجيش الإسرائيلي أثناء اقتحامهم البيوت أو توغلهم في الشوارع، سواء من خلال وضعهم على النوافذ في البيوت التي استخدمها الجنود الإسرائيليون للقيام بأعمال عسكرية، أو من خلال وضعهم بجانب الآليات العسكرية الإسرائيلية، أو في مقدمة الجنود أثناء اقتحامهم للبيوت وسيرهم في الشوارع.

> **"المدنيون المذكورون في الحالات السابقة أرغموا تحت تهديد السلاح على أن يكونوا دروعاً بشرية للجيش الإسرائيلي"**

57. ولاحظ الباحثون أن الجيش الإسرائيلي قد ألقى القبض على هؤلاء المدنيين الذين أخذت إفاداتهم، وعلى مئات غيرهم وفق ما قالوا في إفاداتهم، وأنه احتجز حريتهم لساعات، وفي عدد من الحالات لعدة أيام، وأنهم تعرضوا خلال فترة احتجازهم لأنواع من المعاملة اللاإنسانية والقاسية، وتمثل ذلك في الضرب والإهانة والشتم والتجريد من معظم الملابس وتكبيل الأيدي وأحيانا الأرجل، وتعصيب العيون، ووضعهم تحت الشمس الحارقة لمدة طويلة.

58. ومن الواضح أن التحقيق مع هؤلاء المدنيين الذين تم احتجازهم كان منصباً على أمور لا علاقة لهم بها، كأماكن الأنفاق والصواريخ، وخطط الفصائل الفلسطينية المسلحة، وكانوا يلاقون الضرب والإهانة عند نفيهم لمعرفة أي معلومات عن هذه المواضيع.

59. وفي العديد من الحالات، لاحظ الباحثون أن المدنيين كانوا يشكون من عدم قدرتهم على الفرار من أماكن العمليات العسكرية، وعلى الرغم من محاولاتهم المتكررة الخروج من بيوتهم التي يشهد محيطها عمليات عسكرية للجيش الإسرائيلي، إلا إنهم كانوا لا يستطيعون ذلك إما بسبب شدة القصف والنيران المحيطة، أو حتى بسبب إعاقة الجنود لهم عندما كانوا يحاولون فعل ذلك.

60. وفي حالة "أحمد أبو لحية"، يبدو أن أفراد الجيش الذين استولوا على ما كان معه ومع زميله "إبراهيم أبو لحية" من أموال، تقدر قيمتها ب2300$، قاموا بسلبها. ويبدو من عدم اكتراث الجندي الذي استفسر منه "أبو لحية" عن أمواله عند إطلاق سراحه، وإجابته له بأن يأخذها من "إسماعيل هنية"، أنه إما يمثل نوعاً من الإهمال المطلق، أو حتى المشاركة في الجريمة نفسها.

مناقشة النفي الإسرائيلي

61. كانت السلطات الإسرائيلية قد نفت استخدامها لمدنيين فلسطينيين دروعاً بشرية مراراً وتكراراً، وأعلنت أن "قوات الدفاع صدرت لها تعليمات واضحة بأن لا تستخدم السكان المدنيين في سياق قتالي". وأكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقعها على الإنترنت أن "إسرائيل تحاول قصارى جهدها الحيلولة دون المس بالمدنيين"[3].

62. ولجأت السلطات الإسرائيلية إلى نفي استخدامها للمدنيين دروعاً بشرية من خلالها تأكيدها باستمرار وفي أكثر من تصريح ومناسبة على أن الفصائل الفلسطينية المسلحة، ولا سيما حماس، هي التي تستخدم المدنيين دروعاً بشرية، وليس إسرائيل.

63. غير أن الشهادات سابقة الذكر، والتي تقاطعت في العديد من تفاصيلها، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الجنود الإسرائيليين لجؤوا إلى استخدام مدنيين فلسطينيين دروعاً بشرية خلال الحرب الأخيرة على غزة.

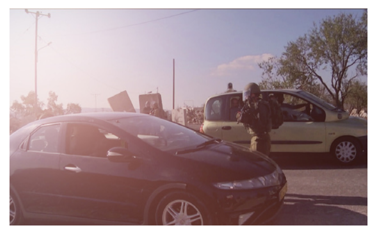
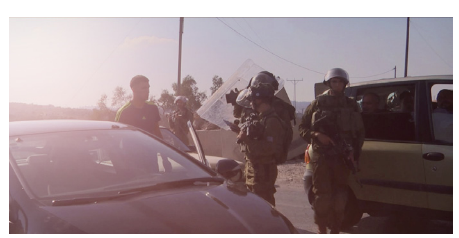
استخدام المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية فعل قديم ومستمر:

64. وفيما يبدو للباحثين، فإن حالات استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية من قبل الجنود الإسرائيليين ليست حالات فردية أو محصورة فقط في حالات اشتداد القتال في قطاع غزة، فهناك حالات مماثلة لتلك التي حققنا فيها في غزة موجودة في الضفة، وهناك حالات مماثلة لتلك التي حققنا فيها في هذه الحرب موجودة في

3. «هل عملية الجرف الصامد تتمشى والقانون الدولي؟»، نشر على موقع «وزارة الخارجية الإسرائيلية» على الإنترنت، على الرابط:
http://www.altawasul.com/MFAAR/chalenges/FactsAboutGaza/ProtectiveEdge/Pages/Operation-Protective-Edge-and-the-international-law.aspx

الحروب السابقة التي شنتها القوات المسلحة الإسرائيلية على قطاع غزة، ولا سيما حرب نهاية عام 2008، وحتى قبل ذلك أثناء المواجهات التي شهدتها مختلف المدن الفلسطينية مع القوات الإسرائيلية في مطلع الألفية الثانية.

65. ففي تصوير جديد وخاص حصل عليه المرصد الأورومتوسطي[4]، يبدو مجموعة من المدنيين الفلسطينيين في سياراتهم عند مدخل قرية "سلواد" شمال شرق رام الله بالضفة الغربية، وقد عمد جنودٌ من القوات الإسرائيلية إلى احتجاز هؤلاء المواطنين ومنعهم من إكمال طريقهم، أو حتى السماح لهم بالعودة من حيث أتوا.

جنود إسرائيليون يحتجزون مدنيين فلسطينيين في سيّاراتهم لمنع الأطفال من رمي الحجارة - سلواد

66. وفيما يبدو، فإن أطفالا فلسطينيين كانوا يلقون الحجارة على الجنود الإسرائيليين، ما جعل الجنود يوقفون سيارات المدنيين الفلسطينيين على مقربة منهم، وذلك لمنع الأطفال من الاستمرار في رمي الحجارة عليهم.

67. وبحسب شهود العيان الذي قابلهم المرصد الأورومتوسطي؛ فإن جنوداً تابعين للقوات الإسرائيلية كانوا قد أقاموا حاجزاً "نقطة تفتيش" عند مدخل قرية سلواد، على أراضٍ تابعة للسلطة الفلسطينية، مما دعا بعض الفلسطينيين ومنهم أطفال إلى رشق الجنود بالحجارة. وعلى إثر ذلك قام الجنود باحتجاز مركبات لمواطنين يريدون استخدام الطريق، ورفض الجنود إبداء أي أسباب لاحتجازهم. وقد احتُجز عددٌ من

4.متوفر على الرابطين التاليين:
http://bit.ly/10ay6WP
http://bit.ly/1sDj6dn

المواطنين لعدة ساعات دون السماح لهم بالقيام بأي شيء. وكان من بين المحتجزين أطفال ونساء وكبار بالسن.



أحمد البرغوثي،
يشرح ما حدث معه عند حاجز غرب سلواد وسط الضفة الغربية

68.وقال أحد الشهود: "يريدون حلّ مشكلتهم باستخدامنا دروعاً بشرية لحماية أنفسهم، ونحن لا ذنب لنا، نريد أن نذهب إلى حفل زفاف ابن عمي وهم يمنعوننا"، وأضاف: "لدينا الحق أن نعود مثلاً، لكنهم يريدوننا عالقين هنا، إذا كان هناك مشكلة، لم لا يُسمح لنا أن نعود؟".

69. وكان المرصد الأورومتوسطي قد نشر "شريط فيديو" في حزيران "يونيو" 2014،[5] يوثّق قيام قوة عسكرية من الجيش الإسرائيلي باقتحام منزل في قرية سلواد قضاء رام الله، واستخدامه كبرج للمراقبة والقنص، وذلك بعد حشر سكانه، وهما مسنان فلسطينيان يحملان الجنسية الأمريكية، في إحدى غرف المنزل بعد مصادرة هواتفهم.

70. وكانت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، في شهر حزيران 2013، قد اتهمت القوات الإسرائيلية بإساءة معاملة أطفال فلسطينيين، بما في ذلك استخدام آخرين دروعاً بشرية. وأبدت اللجنة قلقها الشديد من استمرار استخدام الأطفال الفلسطينيين دروعا بشرية وللوشاية قائلة إنه تم الإبلاغ عن 14 حالة مماثلة خلال الفترة بين يناير 2010 ومارس 2013 وحدها. وقالت اللجنة إن الجنود الإسرائيليين كانوا يجبرون الأطفال على دخول مبان قبلهم يمكن أن يكون بها مخاطر، وقد أرغمت بعضهم تحت تهديد السلاح للوقوف أمام العربات العسكرية لمنع إلقاء الحجارة عليها. وقال التقرير إن كل من استخدم الأطفال كدروع بشرية من الجنود الإسرائيليين لم يعاقبوا، إلا في حالة واحدة، حيث تم إدانة جنود لإجبارهم طفلاً عمره تسع سنوات على تفتيش حقائب

5. نُشر على قناة المرصد الأورومتوسطي على «يوتيوب»، على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=t4UcdmJHfMQ

كان يشتبه أن بها متفجرات، حيث تم الحكم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ وخفض رتبتهم العسكرية[6].

71. وفي تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة ''تقرير غولدستون''، والتي شكلت بعد الحرب التي جرت في قطاع غزة نهاية العام 2008 وبداية العام 2009، خلص التقرير إلى أن الجيش الإسرائيلي استخدم المدنيين الفلسطينيين كدروعٍ بشرية خلال العملية على غزة. وذكر -من خلال توثيقه لبعض الحالات - أن تلك الحالات التي جرى فيها استخدام متعمد للمدنيين كدروع بشرية إنما تشكل ''ضربا من ضروب المعاملة اللاإنسانية، وتتسبب عن عمد في إحداث معاناة كبيرة لأشخاص محميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة''. واعتبرت البعثة أن هذا السلوك يشكل جريمة حرب بموجب المادة 8 ''2'' ''ب'' ''23'' من نظام روما الأساسي.[7]

الاستخدام المتعمد للمدنيين كدروع بشرية يشكل ضربا من ضروب المعاملة اللاإنسانية

72. وكانت حالات استخدام المدنيين دروعاً بشرية قد ازدادت بشكل ملحوظ خلال اقتحام المراكز الفلسطينية بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 2002، وعلى إثر ذلك، تم تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العام 2002 من قبل ''مركز عدالة'' باسم سبعة منظمات لحقوق الإنسان وكانت هذه الممارسة ''استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية'' تسمى آنذاك ''طريقة الجار''. وقد قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتاريخ 6/10/2005 أن استخدام المدنيين الفلسطينيين في إطار النشاطات العسكرية هو أمر غير قانوني[8]. ووفقاً لمسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية، فقد استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي هذه

---

6. انظر موقع «لجنة حقوق الطفل» التابعة للأمم المتحدة، على الرابط:
http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/CRCIndex.aspx

7.تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2009، A/HRC/12/48، ص: 290

8.انظر: مركز الدفاع عن الفرد «بتسيلم»، دروع بشرية. على الرابط:
http://www.btselem.org/arabic/human_shields

الممارسة في ألف ومائتي مرة على مدى السنوات الخمس 2000-2005. إلا أن الجيش الإسرائيلي لم يتوقف عن هذه الممارسة حتى بعد هذا القرار من المحكمة[9]. وقد مارسها بعدها في حالات موثقة من قبل المؤسسات الحقوقية والدولية، لكن ذلك أصبح يتم باسم جديد هو "طريقة جوني، وما زالت هذه الممارسة على اختلاف مسمياتها تشكل انتهاكاً لمعايير حقوق الإنسان الأساسية.[10]

73. ومن الجدير بالتنويه، أن "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بيتسيلم"، والذي يقع مقره الرئيس في إسرائيل، كان قد وصل إلى استنتاج مفاده أن "استخدام المدنيين كدروع بشرية ليس مبادرة شخصية من الجنود المتواجدين في المواقع فحسب، بل أن التعليمات والأوامر باستخدام المواطنين كوسائل حماية أقرت على مستويات عسكرية رفيعة"[11].

9. See: «Mofaz, IDF to appeal ‹human shield› ruling. Available at: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3154142,00.html

10. تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2009، A/HRC/12/48، ص: 290

11.انظر: مركز الدفاع عن الفرد «بتسيلم»، دروع بشرية. على الرابط: http://www.btselem.org/arabic/human_shields

الوقائع القانونية

74. استخدام "الدروع البشرية" يعني - وفق القانون الدولي الإنساني – استغلال وجود أو حركات للمدنيين لجعل بعض النقاط أو المناطق أو القوات العسكرية في مأمن من الهجمات العسكرية، أو إجبار المدنيين على مساعدة مباشرة في العمليات العسكرية.

75. وقد حَظَرَ القانون الدولي الإنساني استخدام المدنيين دروعاً بشرية، وألزم القوات المحاربة ببذل كل جهد لحماية المدنيين الذين لا يشاركون في القتال وإبعادهم عن أي خطر؛ وقد نصّت المادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تعد جزءاً من القانون الدولي الإنساني العرفي[12]، وصدّقت عليها إسرائيل، على أنه "لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجودُه بعضَ النقط أو المناطق بمنأى عن العمليات الحربية".

76. وقد حددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نطاق هذه المادة بقولها: "إن الحظر معبَّر عنه بشكل مطلق وينطبق على أراضي الدولة المحاربة مثلما ينطبق على الأراضي المحتلة، وعلى المواقع الصغيرة إلى جانب المناطق الواسعة". وهو ما يجعل من الواجب تطبيق هذه القاعدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

77. أيضاً نصت المادة 51 "7" من البروتوكول الإضافي الأول على حظر استخدام الدروع البشرية، حيث جاء فيها: "لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية؛ ولاسيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية، أو تغطية أو تحبيذ أو إعاقة العمليات العسكرية. ولا يجوز أن يوجِّه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين، أو الأشخاص المدنيين، بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف

---

12. القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد الأول: القواعد، جون-ماري هنكرتس ولويز دوزوالد-بك، ص: 300.

العسكرية، أو تغطية العمليات العسكرية".

78. ويعد استخدام المدنيين دروعاً بشرية جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث نصت المادة 8"2" "ب23" على أن من جرائم الحرب «استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معينة". وهو الأمر الذي يعد، أيضاً، من "المخالفات الجسيمة" لمواد اتفاقيات جنيف.

79. ويمكن القول، إن قيام السلطات الإسرائيلية بالاستعانة بمدنيين فلسطينيين لحماية جنودها أو آلياتها، ومنع الطرف المقابل من تنفيذ العمليات العدائية بالاستعانة بوجود المدنيين، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، يعد استخداماً لهم "دروعاً بشرية" بالمخالفة لإرادتهم، ويمثل جريمة حرب، وانتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف وللقانون الدولي العرفي، ولا سيما المواد القانونية آنفة الذكر.

80. ولوحظ أن المدنيين الذين استخدموا دروعاً بشرية، ومن تم احتجازهم والتحقيق معهم، قد تعرضوا للتهديد، وقاموا بتنفيذ المهام المطلوبة منهم تحت الإكراه، وهو ما يشكل انتهاكا للمادة "31" من اتفاقية جنيف الرابعة 1949م، والتي تحظر "ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين وخصوصا بهدف الحصول على معلومات منهم أو من غيرهم". وإسرائيل، من خلال قيامها بتلك الأفعال، تكون قد انتهكت هذه المادة.

81. وإن احتجاز القوات المسلحة الإسرائيلية للمدنيين لساعات طوال، وفي بعض الأحيان لأيام، دونما جريمة اقترفوها، وتعريضهم للشمس الحارقة، وتكبيل أيديهم وأرجلهم وتعصيب أعينهم وتجريدهم من ملابسهم وإهانتهم والاعتداء عليهم بالضرب، هي أفعال تنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتمثل "احتجازاً تعسفياً"، وضرباً من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، وهو ما تحظره اتفاقية جنيف

الرابعة، والمادة "7" من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة".

82. ويود المرصد الأورومتوسطي أن ينوه إلى أن حادثة مقتل المسن "محمد توفيق قديح"، وإطلاق الرصاص على قلبه مباشرة من مسافة أمتار، على الرغم من أنه كان يحمل راية بيضاء، ولم يكن مسلحاً، وكان يؤكد على أنه شخص مدني، إنما يمثل قتلاً متعمداً، ويعد انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة بموجب المادة 147 منها، واعتداء على الحق في الحياة، المنصوص عليه في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

مزاعم استخدام الفصائل الفلسطينية المسلحة للدروع البشرية

83. في يوم الخميس 28 آب/ أغسطس 2014، تقدمت الحكومة الإسرائيلية بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بادعاء استخدامها للمدنيين في غزة كدروع بشرية خلال النزاع الأخير في قطاع غزة. وقد تضمّنت الرسالة التي وصلت إلى السيد بان كي مون وثائق تثبت ممارسات "غير قانونية" لحركة حماس خلال النزاع الأخير في قطاع غزة[13].

84. وفي إطار البحث في صحة ذلك، يمكن القول إنه:

في أكثر من 400 شهادة مختلفة تم العمل عليها في الإعداد لهذا التقرير وتقرير آخر حول استهداف المدنيين، ما من أحد ممن قابلهم باحثو المرصد الأورومتوسطي قال إنه تم استخدامه كدرع بشري من قبل "حماس" أو غيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة.

84. لم يقم الجيش الإسرائيلي في أي من تلك الحالات التي ادعى فيها استخدام

13.See: http://arabi21.com/Story/772048

”حماس“ أو غيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة للدروع البشرية بتقديم أدلة تثبت صحة هذه الإدعاءات، ولم يقدم حتى الآن توثيقاً يؤكد هذه المزاعم.

85. في الاشتباكات والنزاعات السابقة التي حدثت بين الفلسطينيين وإسرائيل، لم نجد حالة تدعم صحة هذه الأقوال وتثبت استخدام الفصائل الفلسطينية المسلحة للمدنيين كدروع بشرية. فبعد النزاع في قطاع غزة عام 2008؛ بَرَّأ ”تقرير غولدستون“ الفصائل الفلسطينية المسلحة من الاتهامات الإسرائيلية باستخدام المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة كدروع بشرية، فيما أشار التقرير حينها إلى أن الجيش الإسرائيلي كان قد استخدم مدنيين كدروع بشرية في حالات وثّقتها البعثة في التقرير. وخلص التقرير إلى أن إسرائيل قد انتهكت اتفاقية جنيف الرابعة باستهدافها المدنيين واستخدامهم كدروع مدنية بشكل منهجي ومتعمد.

86. ورد في تقريري المرصد حول ”استخدام الدروع البشرية“ و ”عمليات القتل الجماعي“ العديد من الشهادات لمدنيين تم قصف بيوتهم وهم في داخلها، على الرغم من إصدار تحذيرات لهم من قبل الجيش الإسرائيلي - في بعض الحالات – بضرورة إخلائها. في هذه الحالات تدعي إسرائيل أن سبب بقاء المدنيين في بيوتهم على الرغم من التحذيرات التي وجهت إليهم كان إجبار ”حماس“ لهم على التواجد في أماكن خطيرة أو معرضة للقصف لحماية مقاتليها. فيما ينفي الشهود في تلك الحالات ذلك. وبحسب ما يظهر من إفاداتهم، فإن بقاءهم في بيوتهم في تلك الحالات التي تم تحذيرهم فيها كان لأحد الأسباب التالية:

أ. إما بسبب عدم اقتناعهم بجدية الإنذار، خصوصاً عندما يكون الإنذار يستهدف مناطق واسعة يصل تعداد سكانها إلى أكثر من 300 ألف ”في أحد الإنذارات امتد الأمر الإسرائيلي بإخلاء البيوت من شرق العطاطرة حتى شارع السلاطين ومن غرب وشمال معسكر جباليا“.

ب. أو بسبب عدم سماعهم أو انتباههم للإنذار "خصوصاً في حالات الإنذار من خلال الصاروخ الإرشادي".

ت. أو لأنهم فضلوا البقاء معاً على أن يتفرقوا في أماكن مختلفة عند أقاربهم الذين يسكنون في مناطق أخرى أو في المدارس التي أعلنت "الأنروا" عنها كأماكن للنزوح.

ث.كما أكد بعض أولئك الذين التقاهم فريق المرصد على أنهم كانوا يفكرون بالخروج، لكن شدة القصف وإطلاق النيران المحيط بهم منعهم من ذلك.

ج. قال آخرون إنهم كانوا يشعرون أن ما من مكان آمن في قطاع غزة يمكن أن يهربوا إليه عند تركهم منازلهم المعرضة للقصف، خصوصاً في ضوء القصف الإسرائيلي لعدد من مدارس الأنروا التي كان قد نزح إليها مدنيون آخرون.

ح. فيما قال البعض إنهم قرّروا عدم التخلي عن أرضهم وبيوتهم وأملاكهم.

خ. وقال أحد الشهود في إفادة قدمها لفريق الأورومتوسطي، وهو السيد نبيل المصري: "أنا أعرف من كل الحروب السابقة أن الجنود الإسرائيليين سيستخدمون أي مبنى فارغ ليتمكنوا من احتلال غزة وهم يقومون من أجل ذلك بتدمير تلك المنازل عن قصد. لذلك فحماس لا يمكنها منع جنود إسرائيل من الذهاب إلى بيتي إذا غادرنا، ولكن، من خلال البقاء هنا يمكننا أن نساعد على عدم حدوث ذلك ومنع الجنود من تدمير بيتي"[14]

87. في ذات السياق، خلال النزاع الأخير كان الجيش الإسرائيلي قد قصف أجزاء من أو محيط ثلاث مستشفيات وثلاثة مستوصفات في قطاع غزة[15]. وفي مستشفى الوفاء، على وجه الخصوص، كان الجيش الإسرائيلي قد هدد بقصف مستشفى الوفاء واتصل

14. للمزيد، انظر تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان حول «عمليات القتل الجماعي للمدنيين الفلسطينيين». وهذا التقرير.

15.See: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=714136

هاتفياً على الإدارة وأبلغهم بضرورة إخلاء المبنى؛ إلا أن الإدارة رفضت ذلك. وبرر ذلك مدير المستشفى د.بسمان العشي بأنه لا يمكن نقل المرضى، وحتى إن نقلوا، فلا يوجد مكان لاستقبالهم، وأضاف أنه ”لا يوجد مكان آمن في غزة، وإن لم يكن المستشفى آمنا، فأي مكان عساه أن يكون آمنا؟“. وأكد د. بسمان العشي في مقابلة له مع ”الجزيرة“ إنه لا علم له بمبررات تهديد السلطات الإسرائيلية باستهداف المستشفى.“[16]

”لا يوجد مكان آمن في غزة، وإن لم يكن المستشفى آمنا، فأي مكان عساه أن يكون آمنا؟“

د. بسمان العشي

88. رفض المندوب الفلسطيني لدى الأمم المتحدة، السيد رياض منصور، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 22/07/2014، اتهامات الحكومة الإسرائيلية التي تقول إن حماس تستخدم الأطفال والنساء كدروع بشرية، وقال: ”لا يوجد أي عائلة ترضى أن تستخدم أولادها كدروع بشرية[17]“.

89. في تقرير لصحيفة ”الإندبندنت“ بعنوان: ”خرافة دروع حماس البشرية“، استنكرت الصحيفة اتهام الحكومة الإسرائيلية ”حماس“ باستخدام المدنيين دروعاً بشرية خلال النزاع الأخير في قطاع غزة، وأورد التقرير مثالاً على ادعاء أحد الجيران وجود عضو في حركة الجهاد الإسلامي في منزل لذوي الاحتياجات الخاصة في بيت لاهيا، كان الجيش الإسرائيلي قد نفذ هجوماً صاروخياً عليه مما أسفر عن مقتل اثنين من السكان من ذوي الاحتياجات الخاصة وإصابة أربعة آخرين. لكن التقرير أكد على عدم توفر أسماء أو تاريخ لهذه الرواية يثبت الادعاء، كما أن إسرائيل لم تعلن من هو الشخص المستهدف وهل قُتل أم لا. ونقل التقرير شهادة السيدة جميلة عليوة، وهي أخصائية اجتماعية تعمل في المنزل؛ والتي أكدت في شهادتها على أن ”هذا الادعاء غير صحيح بشكل قاطع“. وأضافت: ”إذا كان لدى الإسرائيليين دليل على ذلك فليعلنوه. لم يكن هناك أحد من حركة الجهاد الإسلامي أو

16.See: http://bit.ly/1szR6bK
17.See: http://www.dostor.org/648699

حماس يعيش هناك. نحن لا نشارك في الحياة السياسية".[18]

90. كتب جيرمي باون، وهو صحفي يعمل في "بي بي سي" ومراسلها في الشرق الأوسط، تقريراً في موقع "نيو ستيتمنت" الإخباري بعنوان: "لم أرى أي دليل يشير إلى قيام حماس باستخدام المدنيين كدروع بشرية". وأكد في هذا التقرير أنه لا يوجد أي دليل أو شهادات على اتهامات الحكومة الإسرائيلية للفصائل الفلسطينية المسلحة؛ حيث قال: "طوال فترة إقامتي في غزة والتي استمرت أسبوعاً لم أر أي دليل على أن حماس تستخدم المدنيين كدروع بشرية"[19]

91. في مقال كتبته مراسلة صحيفة "الغارديان" السيدة "هيرت شيروود" بعنوان: "في غزة، مقاتلو حماس بين المدنيين. لا يمكنهم الذهاب إلى مكان آخر"، أكدت فيه على أن الفصل بين "مدني" و "عسكري" في غزة ضبابيٌ جداً مقارنة مع جيش تقليدي، سواء على المستوى الجسدي أو النفسي. وأضافت أن حماس ومسلحين آخرين هم جزء لا يتجزأ من السكان وأنهم لا يقومون بإيواء مقاتليهم في ثكنة عسكرية محددة بل إنهم ينامون ليلاً في بيوت عائلاتهم لأنه ما من مكان آخر[20].

92. كانت "الأنروا" قالت إنها وجدت بعض الصواريخ في منشأة تابعة لها في بيت حانون، لكنها أشارت إلى أنه لم يُعرف من المسؤول عن ذلك. غير أن السيد كريس جونيس "Chris Gunness"، الناطق باسم الأنروا، قال في صفحته الخاصة في تويتر؛ بعد تصريح الأنروا بأيام، إنه ما من دليل على الإطلاق على وجود صواريخ في مدرسة الأنروا في بيت حانون. وفي كل الأحوال هذا الحدث يستدعي فتح تحقيق

18. English: independent- link: http://ind.pn/1u8ZpgX
Arabic: elmarsad- Link: http://elmarsad.org/ar/?p=5379
19. See: http://www.newstatesman.com/world-affairs/2014/07/jeremy-bowens-gaza-notebook-i-saw-no-evidence-hamas-using-palestinians-human
ويمكن إيجاد أجزاء مترجمة منه هنا: http://ar.jamnews.ir/TextVersionDetail/268102
20.See: http://www.theguardian.com/world/2014/jul/24/gaza-hamas-fighters-military-bases-guerrilla-war-civilians-israel-idf

في القضية ومحاسبة الفاعلين إذا ثبت ذلك.

93. وفي كل الأحوال، من القطعي أنه إذا ثبت أن ”حماس“ أو أي من الفصائل الفلسطينية المسلحة قامت باستخدام مدنيين كدروع بشرية، وهو الأمر الذي لم يثبت، على الأقل حتى الآن، فإن ذلك يكون بمثابة جريمة حرب. غير أنه من الجدير بالذكر، أنه وفي كل الأحوال، ما من مبرر يجعل القوات المسلحة الإسرائيلية تقوم بقصف المنازل والمستشفيات والأماكن المدنية وقتل هذه الأعداد الكبيرة جداً من المدنيين، حتى على افتراض استخدام ”حماس“ أو أي فصيل فلسطيني مسلح آخر للمدنيين كدروع بشرية؛ فهذا الأمر لا يعفي إسرائيل من التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولي، ولا سيما الالتزام بمبدأي ”التناسب“ و“التمييز“، وتبقى السلطات المسلحة الإسرائيلية مسؤولة عن تصميم وتنفيذ عملياتها العسكرية، خصوصاً في ضوء امتلاكها لقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة تمكنها من تجنيب المدنيين ويلات الحرب وآثارها الجانبية.

التوصيات

1. ندعو لجنة تقصي الحقائق بشأن النزاع الأخير، والتي شكلها مجلس حقوق الإنسان، إلى ضرورة التحقيق في مزاعم استخدام القوات المسلحة الإسرائيلية للدروع البشرية أثناء مجريات عمليتها العسكرية الأخيرة في قطاع غزة.

2. ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى ضرورة الضغط على السلطات الإسرائيلية لتحمل مسئولياتها، وندعو إلى العمل على إيقاف سياسة الإفلات من العقاب بحق من يثبت ارتكابهم لجرائم حرب، وإلى إحالة القضية للمحكمة الجنائية الدولية.

3. ندعو النيابة العسكرية الإسرائيلية إلى فتح تحقيق جدي وذي مصداقية في الحالات المذكورة، وفي كل حالة يستعمل فيها الجنود فلسطينيين كدروع بشرية، بما يضمن تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة للعدالة.

4. نؤكد على واجب الجيش الإسرائيلي في احترام قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية، وترجمته لأوامر وتوجيهات واضحة ووقائع نافذة على الأرض.

5. نشدد على ضرورة العمل على الرفع الفوري للحصار عن قطاع غزة، وأن تأخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمر على عاتقها وتضعه على جدول أعمالها الدائم، إذا ما كان يراد لدوامة العنف والعنف المضاد أن تنتهي.

6. ندعو كلا من فلسطين وإسرائيل إلى السعي عاجلاً للانضمام لميثاق روما الناظم للمحكمة المحكمة الجنائية الدولية، وطلب التحقيق في حرب غزة.





Euromid Observer
المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue des Savoises 15 CH-1205 Genève
جنيف – سويسرا

info@euromid.org
www.Euromid.org